التقرير ربع السنوي

لحالة حرية التعبير في مصر

الربع الأول (يناير - مارس ٢٠١٨)

afte
مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

التقرير ربع السنوي لحالة حرية التعبير في مصر
الربع الأول (يناير – مارس 2018)

شارك في رصد الانتهاكات الواردة بالتقرير:

سارة محسن، الباحثة بوحدة الرصد والتوثيق

وأعد التقرير:

وسام عطا، مدير وحدة الرصد والتوثيق

ومحمد عبد السلام، مدير الوحدة البحثية

هذا المُصنَّف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة، الإصدارة ٤,٠.

الناشر
مؤسسة حرية الفكر و التعبير

info@afteegypt.org
www.afteegypt.org

رقم الإيداع:

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي أمل حامد

المحتوى

منهجية التقرير 4

مقدمة 4

أولا: قراءة في حالة حرية التعبير 5

- انتخابات الرئاسة: لا مساحة للتعبير عن الرأي 5
- الهجوم على الإعلام الأجنبي: ترحيل ودعوات للمقاطعة 6
- بيان النيابة العامة: آراء المواطنين تحت الرقابة 7
- قانون الجريمة الإلكترونية: البرلمان يهدد الحقوق الرقمية 8

ثانيا: عرض وتحليل أنماط انتهاكات حرية التعبير: 9

- حرية الصحافة والإعلام 9
- الحقوق الرقمية 15
- حرية الإبداع 16
- الحقوق والحريات الطلابية 20

ثالثا: توصيات بشأن حماية حرية التعبير 21

خاتمة 21

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على عرض وتحليل بعض الموضوعات المرتبطة بالحق في حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، بهدف تقييم السياسات العامة لمؤسسات الدولة تجاه الحق في حرية التعبير وحرية تداول المعلومات. كما اعتمد التقرير على عرض الانتهاكات التي تم توثيقها، وفقا لمعايير مؤسسة حرية الفكر والتعبير*، وتحليل أنماط الانتهاكات، بهدف بيان تأثير سياسات الدولة على الحق في حرية التعبير. يغطي التقرير الفترة الزمنية من 1 يناير 2018، وحتى 31 مارس 2018.

مقدمة

يتناول التقرير فترة زمنية شهدت محاولات لمنافسة الرئيس السيسي في الانتخابات الرئاسية، وكان ذلك بمثابة الحدث الأبرز، والذي يمكن من خلاله قراءة انتهاكات حرية التعبير للربع الأول من العام 2018. تم إقصاء المرشحين المحتملين، سواء بممارسة ضغوط عليهم، أو إتخاذ إجراءات ضدهم. وقرر مرشحان عدم خوض المنافسة الانتخابية، بسبب المناخ الذي تجرى فيه ولا يؤشر على وجود عملية ديمقراطية حرة.

لذا، فإن كثير من الانتهاكات والتطورات المرتبطة بحرية التعبير قد تأثرت خلال هذا الربع بالانتخابات الرئاسية، فالقلق المتزايد لدى السلطة من نشر أخبار عن إقالة مدير المخابرات العامة ربما أدى إلى حجب موقع جريدة الأخبار اللبنانية، والانتقادات التي وجهتها وسائل إعلام لحالة الحقوق والحريات وخاصة ما يتعلق بالمشاركة السياسية، جعلت النيابة العامة تتجاوز اختصاصاتها كجهة تحقيق لتنظر فيما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي. هذه الحالة تعكس من جانب سعي المواطنين المصريين للتعبير عن الرأي والمشاركة في النقاش العام، ومن جانب آخر تعكس فشل الإجراءات السلطوية المتلاحقة من تجميد النقاش العام، وبالتالي تسعى السلطة إلى استخدام أدوات جديدة وتكرار التهديدات لوسائل الإعلام والمبدعين والسياسيين، أملا في إغلاق أي مساحة للتعبير الحر عن الرأي.

يتناول التقرير في قسمه الأول قراءة عامة لحالة حرية التعبير والتطورات الأخيرة على مستوى سياسات السلطة الحالية، وفي القسم الثاني يعرض التقرير إحصائيات أعدتها وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة لانتهاكات حرية التعبير، ثم ينتقل التقرير في قسمه الثالث إلى تحليل أنماط هذه الانتهاكات، وينتهي بعدد من التوصيات، التي توجهها مؤسسة حرية الفكر والتعبير للجهات المعنية أملا في قيامها بمراجعة الإجراءات التي تقيد من خلالها الحق في حرية التعبير

* للإطلاع علي منهجية الرصد والتوثيق راجع: https://goo.gl/ct2NGm

أولا: قراءة في حالة حرية التعبير:

يتناول التقرير في قسمه الأول حالة حرية التعبير خلال الربع الأول من العام 2018، حيث يبرز عدد من التطورات، بهدف عرض سياسة مؤسسات الدولة تجاه الحق في حرية التعبير. وتحظى انتخابات الرئاسة بأولوية كبيرة في التقرير، والذي يحاول كذلك تناول تأثيرها على تطورات وأحداث أخرى، كما يلي:

- انتخابات الرئاسة: لا مساحة للتعبير عن الرأي

دأبت السلطات المصرية منذ إجراء أول انتخابات على منصب رئيس الجمهورية في العام 2005، مرورا بانتخابات الرئاسة لعام 2012 وعام 2014، على إتاحة مساحة للتعبير عن الآراء السياسية، مع اختلاف الظروف والسياقات المرتبطة بكل تجربة، ففي العام 2014 كانت هناك قيود على التحرك في الشارع، بينما أتيحت مساحة في وسائل الإعلام لتسليط الضوء على حملة المرشح المنافس للرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي. ولكن ما عايشته مصر في ضوء الانتخابات الأخيرة، والتي أجريت من 26 إلى 28 مارس 2018، لم يسبق له مثيل، حيث تم غلق المساحات تماما أمام المرشحين المحتملين، بما يشمل تعرضهم لضغوط أو حتى القبض عليهم، وكانت التغطيات الإعلامية تركز على نقل مواقف السلطة الحالية، وفي بعض الحالات وجه مقدمو برامج تذاع في قنوات خاصة نقدا لحالة انسداد الأفق السياسي، إلا أن ذلك كان محدودا جدا، خاصة بعد تصريحات الرئيس السيسي أنه ليس سياسيا ولا يفضل الكلام.

هذا المتغير الجديد يدلل على عدم اكتراث السلطة الحالية بالحفاظ على إتاحة مساحة خلال فترة انتخابات الرئاسة لنشر والتعبير عن الآراء الناقدة، كما كانت العادة في السابق. ومن هذا المنطلق، واجه المرشحون المحتملون ضغوط وتهديدات مباشرة،[1] ولم يتح لحملات المرشحين العمل، باستثناء المرشح الذي دخل إلى السباق الانتخابي في اللحظة الأخيرة موسى مصطفى موسى، والمعروف بتأييده للرئيس عبد الفتاح السيسي.

ويمكن تحليل كثير من الأحداث والهجمة الشديدة على الصحفيين والمبدعين والسياسيين في هذا الإطار، وكأن الرسالة التي توجهها السلطة الحالية تقول ما اعتدتم عليه من مساحات خلال فترة إجراء انتخابات رئاسية ليس متاحا الآن، بل على النقيض، هناك ثمن باهظ للتصريحات السياسية كما الحال مع السياسي عبد المنعم أبو الفتوح، الذي تم القبض عليه بعد عدة لقاءات إعلامية أجراها في لندن،[2] وصحفية التايمز بيل ترو التي جرى ترحيلها من القاهرة،

---

١. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٤ منظمة دولية وإقليمية: الانتخابات الرئاسية المصرية القادمة ليست حرة ولا نزيهة، وعلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة اتخاذ موقف، ١٣ فبراير ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة: ٢٥ مارس ٢٠١٨
https://gl.goo/Md2nv

٢. بي بي سي العربية، حبس أبوالفتوح ١٥ يوما على ذمة التحقيق في «الإضرار بمصالح الدولة»، ١٥ فبراير ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة: ٢٥ مارس ٢٠١٨
https://gl.goo/vnBeB

والتشنج الكبير ضد تغطية بي بي سي للشأن المصري، وغير ذلك من وقائع سيتطرق التقرير لمعظمها في مواضع لاحقة.

هذه الانتهاكات العديدة خلال الربع الأول من العام 2018 تؤكد على توجه السلطة الحالية نحو مزيد من التضييق والملاحقات خلال السنوات الأربعة المقبلة، فالأمر يبدو محسوما لصالح الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي أدلى بعدد من التصريحات تعبر بوضوح عن رفضه لحرية التعبير و امتعاضه من العمل السياسي.

- الهجوم على الإعلام الأجنبي: ترحيل ودعوات للمقاطعة

واصلت الهيئة العامة للاستعلامات - وهي جهة رسمية تصدر تصاريح عمل للصحفيين الأجانب - الهجوم على وسائل الإعلام والصحفيين الأجانب، سواء من خلال بيانات رسمية تعترض فيها على مضمون تقارير الإعلام الأجنبي، أو من خلال الحملة والبروباجندا الداخلية التي يقودها رئيس الهيئة ضياء رشوان بالظهور المستمر على قنوات فضائية للتنديد بالإعلام الأجنبي، حتى أنه شارك في حلقة من برنامج تلفزيوني تحمل عنوان لماذا يستهدف الإعلام الأجنبي مصر، في 12 يناير 2018.[3] ويقترن ظهور رئيس هيئة الاستعلامات بتغذية معاداة الأجانب في مصر، وتصوير الصحفيين الأجانب العاملين في مصر باعتبارهم جزء من مؤامرة ضد استقرار الدولة، وأحيانا ما تصل اتهامات يلقيها مقدمي برامج في قنوات مؤيدة للسلطة الحالية إلى قيام الصحفيين الأجانب بدعم الإرهاب.

والملفت أن رئيس هيئة الاستعلامات طالب بمقاطعة بي بي سي من قبل المسئولين الرسميين وذلك حتى تقدم اعتذارا عما نشرته، على خلفية تقرير نشرته القناة الانجليزية تناول قضايا الاختفاء القسري والتعذيب في مصر. لذلك، يبدو أن السلطات المصرية تحاول إرسال تهديدات ومضايقات مستمرة لوسائل الإعلام الأجنبية، والتي لا تملك الأجهزة الأمنية في مصر أن تسيطر على محتواها، إذ أن عمليات شراء واسعة لقنوات تلفزيونية وصحف قد جرت في مصر، إضافة إلى تأسيس شركات تدور حولها شبهات الارتباط بأجهزة أمنية،[4] وأدى ذلك إلى تحكم السلطة الحالية في الإعلام المصري، بشكل غير مسبوق.

أصدرت الهيئة العامة للاستعلامات عدة بيانات، خلال الربع الأول من العام 2018، وجهت فيها انتقادات لوسائل إعلام أجنبية بتعمد نشر معلومات مغلوطة وارتكاب أخطاء مهنية، وكانت البداية في 7 يناير 2018، عبر بيان ضد صحيفة "نيويورك تايمز" الامريكية، على خلفية قضية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ثم بيان ضد هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، في 24 فبراير 2018، توجه فيه انتقادات لتقرير نشرته بي بي سي، حوى مجموعة من المقابلات مع ضحايا وذويهم، ممن تعرضوا للتعذيب والاختفاء القسري.[5] وليست هذه المرة الأولى التي توجه فيها هيئة الاستعلامات اتهامات بتزييف الحقائق ونشر معلومات مغلوطة لـ بي بي سي، فقد حدث ذلك خلال العام الماضي 2017 على خلفية حادث الواحات.

---

٣. قناة صدى البلد بموقع يوتيوب، ضياء رشوان يكشف كيف ردت مصر على تسريبات «نيويورك تايمز»..ويؤكد: «التسريبات مفبركة»، ١٢ يناير ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة: ٢٥ مارس ٢٠١٨، https://gl.goo//:GCaZj4

٤. مؤسسة حرية الفكر والتعبير، تحت الشبهة.. من يراقب ملكية وسائل الإعلام في مصر، ٢٢ مارس ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة: ٢٥ مارس ٢٠١٨، https://gl.goo//:CFXcuL

٥. الهيئة العامة للاستعلامات، بيان لهيئة الاستعلامات يفند أكاذيب بي بي سي، ٢٤ فبراير ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة: ٢٥ مارس ٢٠١٨، https://gl.goo//:CfJrqB

لم تقتصر الهجمة على وسائل الإعلام الأجنبية على هذه البيانات ودعوات مقاطعة بي بي سي التي أطلقها رئيس هيئة الاستعلامات، وإنما امتدت إلى ترحيل الصحفية بل ترو، والتي تعمل مراسلة لصحيفة التايمز البريطانية في مصر، حيث ألقي القبض عليها وخضعت لتحقيق، قبل أن يتم ترحيلها، مع التهديد بمحاكمتها عسكريا.[6] ورغم أن الواقعة تحمل تعسفا كبيرا ضد المراسلة، ولم توضح السلطات سببها أو سندها القانوني، إلا أن الهيئة العامة للاستعلامات، أصدرت بيانا، اتهمت فيه الصحفية بممارسة عملها بلا تصريح، وفي نفس البيان توضح الهيئة أنها لم تقم بإصدار بطاقات الصحفيين الأجانب للعام الجاري نتيجة ظروف فنية.

- بيان النيابة العامة: آراء المواطنين تحت الرقابة:

أصدر النائب العام، في 28 فبراير 2018، قرارا بتكليف المحامين العامين ورؤساء النيابات بالاستمرار في متابعة وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي لضبط ما يصدر بها من أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة،[7] من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة للدولة، وكذلك خاطب القرار الجهات المسئولة عن الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، لإبلاغ النيابات بهذه البيانات. وفي بيان لاحق، أعلنت النيابة العامة، في 12 مارس 2018، عن أرقام يمكن للمواطنين من خلالها في كافة المحافظات إبلاغ النيابات عن الأخبار والبيانات التي تضر مصلحة الدولة.

جاء قرار النيابة العامة في الفترة التي تجرى فيها الانتخابات الرئاسية، وبالترامن مع عدة تصريحات للرئيس السيسي توعد فيها ما أطلق عليها "قوى الشر"، واعتبر أن حرية الرأي لا تشمل تناول المؤسسات الأمنية في الإعلام والثقافة بما وصفها "بالإساءة".[8]

ويحمل قرار النيابة العامة إشكاليات كثيرة، منها عدم وضوح المصطلحات، وعدم ارتباطها بالقانون، إذ استخدم البيان لفظ قوى الشر، وهو لفظ غامض، إضافة إلى مصطلحات غير محددة مثل نشر الإشاعات والبيانات الكاذبة. كما أن القرار وما تلاه من إتاحة أرقام النيابات، يجعل من كل تعبير عن الرأي جريمة محتملة. كذلك، فإن النيابة كجهة تحقيق، تجاوزت دورها المحدد قانونا، بحيث تقوم بدور جهات الضبط والتحري. وعلى الأرجح، يمثل القرار بداية لشرعنة ممارسات مراقبة مستخدمي التواصل الاجتماعي، والتفتيش في آرائهم، سواء من قبل جهات أو مواطنين، فالقرار بمثابة محكمة تفتيش على أفكار وضمائر المواطنين، وخاصة ممن يوجهون انتقادات للسلطة الحالية، ومن يقومون بتعويض القصور الكبير في المعلومات الرسمية المتاحة حول كثير من قضايا الشأن العام.

---

٦. مدى مصر، «التايمز» تنشر تفاصيل ترحيل مراسلتها من مصر: «يتماشى مع الأجواء القمعية التي خلقها السيسي للصحافة»، ٢٦ مارس ٢٠١٨، تاريخ آخر يارة: ٢٨ مارس ٢٠١٨، https://gl.goo//:wGo3q7

٧. إبراهيم قاسم وسمير حسيني، النائب العام يأمر بضبط وسائل الإعلام المتورطة ببث أخبار كاذبة وشائعات، اليوم السابع، ٢٨ فبراير ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة: ٢٨ مارس ٢٠١٨، https://gl.goo//:vrHrdN

٨. محمد نصار ومي مدحت، السيسي: «مش هاسمح بالإساءة للجيش والشرطة.. دي خيانة عظمى»، مصراوي، ١ مارس ٢٠١٨، تاريخ آخر زيارة: ٢٨ مارس ٢٠١٨، https://gl.goo//:TeuTSH

- قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية: البرلمان يهدد الحقوق الرقمية

وافقت لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب على مشروع قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية، خلال الربع الأول من العام 2018. ويهدد القانون الذي يحتوي على 45 مادة الحقوق الرقمية، إذ ترسخ مواد القانون من إحكام السيطرة على المحتوى المنشور على الإنترنت وتقنين المراقبة الشاملة على الاتصالات في مصر. فعلى سبيل المثال، يُلزم مشروع القانون، شركات الاتصالات بحفظ وتخزين بيانات استخدام العملاء، لمدة 180 يوما، وتشمل البيانات التي تُمكّن من التعرُّف على المستخدم والبيانات المتعلقة بمحتوى ومضمون النظام المعلوماتي والمتعلقة بحركة الاستخدام والمتعلقة بالأجهزة المُستخدمة. ما يعني أنه سيكون لدى مقدمي خدمات الاتصالات بيانات توضّح كل الممارسات التي يقوم بها المستخدم بما في ذلك المكالمات الهاتفية والرسائل النصية، وكل البيانات المتعلقة بهما والمواقع التي يزورها والتطبيقات المستخدمة على الهواتف الذكية والحواسيب.

ومن جانب آخر، يجبر مشروع القانون شركات الاتصالات بالالتزام بقرارات الجهة الإدارية "الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات" للاحتفاظ بأي بيانات أخرى، بل ويكون لجهات الأمن القومي الإطلاع على البيانات التي تحتفظ بها شركات الاتصالات، حيث ينص مشروع القانون على أن " يلتزم مقدمي الخدمة والتابعون لهم، أن يوفروا حال طلب جهات الأمن القومي ووفقًا لاحتياجاتها كافة الإمكانيات الفنية المتاحة لديه والتي تتيح لتلك الجهات ممارسة اختصاصاتها وفقًا للقانون". ويُعرّف القانون "جهات الأمن القومي" على أنها تشمل رئاسة الجمهورية، والقوات المسلحة، ووزارة الداخلية، والمخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية.

ويمتد تأثير مشروع القانون الذي يناقشه البرلمان إلى حجب مواقع الإنترنت، وهو الظاهرة التي برزت خلال الفترة الأخيرة، ولا يفسرها أسانيد قانونية واضحة، بل لا تعترف السلطات المصرية بمسئوليتها عنها، باستثناء قرار بحجب 33 موقعا من ضمن 500 موقعا على الأقل. لذا، تحاول مسودة قانون الجريمة الإليكترونية أن تثبت أساس قانوني يمكن الجهات المعنية من التوسع في حجب المواقع، فمشروع القانون يعطي الصلاحية لجهات التحقيق لإصدار قرار بحجب مواقع الإنترنت، متى رأت أن المحتوى المنشور على هذه المواقع يُشكّل جريمة أو تهديدا للأمن القومي أو يعرض أمن البلاد أو اقتصادها القومي للخطر. وينص مشروع القانون على أن تقوم جهة التحقيق بعرض القرار على المحكمة المختصة.

ليس ذلك فحسب، بل يمنح مشروع القانون للشرطة صلاحية إصدار قرار حجب المواقع، في "حالة الاستعجال لوجود خطر حال أو ضرر وشيك الوقوع"، عن طريق إبلاغ الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والذي يخطر بدوره مقدم الخدمة على الفور بالحجب المؤقت للموقع أو المواقع أو الروابط، أو المحتوى، ويُلزم القانون مقدم الخدمة بتنفيذ مضمون الإخطار فور وروده. ولاحقا، يتم عرض القرار على جهات التحقيق ومن ثم المحكمة المختصة.

ثانيا: عرض وتحليل أنماط انتهاكات حرية التعبير:

- حرية الصحافة والإعلام:

شهد الربع الأول من العام الجديد 2018 تنامي في الدور الرقابي الذي يقوم به المجلس الأعلى للإعلام على القنوات والصحف المختلفة، فقد أحال المجلس رئيس تحرير موقع جريدة المصري اليوم للتحقيق بنقابة الصحفيين على خلفية خبر نشر بالموقع يتعلق بإحدى سيدات الأسرة المالكة السعودية، وهو ما وصفه قرار المجلس بمخالفته "للكود الأخلاقي" الذي أقره المجلس من قبل حسب الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للإعلام. وتحت طائلة "الكود الأخلاقي" والتجاوزات الأخلاقية والمهنية والتي تسئ إلى الأعراف والتقاليد والذوق العام المصري أوقف المجلس بث عدة برامج تلفزيونية وإحالة مقدميها إلى التحقيق في نقابتهم، منه قرار المجلس بوقف برنامج "الوسط الفني" والذي يذاع على قناة "الحدث اليوم" لمدة أسبوعين، على خلفية عرض ملابس خاصة لإحدى الممثلات والتي قامت بارتدائه في أحد أفلامها، كما أحيل مقدم البرنامج أحمد عبد العزيز للتحقيق بنقابته، وانذرت القناة في حالة تكرار الواقعة سيقوم المجلس بتوقيع غرامة مالية. وتظهر هذه الحالات استمرار المجلس الأعلى للإعلام في انتهاك حرية الإعلام، وهو الجهة الأكثر انتهاكا لحرية الإعلام بعدد 13 انتهاك، يليه الجهات الأمنية التي ارتكبت 12 انتهاكا، من إجمالي 33 انتهاكا رصدها التقرير في حرية الصحافة والإعلام.

كما ازدادت حالات القبض على الصحفيين، في الربع الأول من العام 2018، حيث ألقت قوات الشرطة القبض على 6 صحفيين، على خلفية عملهم الصحفي، كان أبرزهم الصحفي بموقع هاف بوست عربي معتز محمد شمس الدين، والشهير بمعتز ودنان، على خلفية إجرائه حوارًا مع المستشار هشام جنية، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات سابقًا وأحد معاوني الفريق سامي عنان، والذي أعلن عن نيته خوضه انتخابات الرئاسة قبل أن يتم القبض عليه من قبل الشرطة العسكرية وإحالته للنيابة العسكرية، تناول الحوار بعض المعلومات حول امتلاك الفريق سامي عنان لوثائق تهدد بعض القيادات الحالية للدولة. أحيل الصحفي لنيابة أمن الدولة ووجهت إليه اتهامات من بينها الانضمام لجماعة محظورة ونشر أخبار كاذبة.

لم يكن ودنان الصحفي الوحيد الذي تم اتهامه بتلك الاتهامات بل وجهت إلى الصحفي الحر مصطفى أحمد الشهير بمصطفي الأعصر، والصحفي المتدرب بجريدة الشروق حسن البنا مبارك، والذين تم القبض عليهما بعد توقيف سيارة كانت تقلهما بمحيط شارع فيصل بالجيزة في الرابع من فبراير 2018، إلا أن السلطات الأمنية أنكرت القبض عليهما. وظل الصحفيان قيد الاختفاء القسري، إلى أن ظهرا بنيابة أمن الدولة طوارئ، على ذمة القضية التي تحمل رقم 441 لسنة 2018 أمن دولة. وتم اتهامهما بالانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون ونشر أخبار كاذبة. وفي نفس السياق ألقت قوات الأمن بمحافظة الإسكندرية القبض على الصحفية بجريدة البيان الإماراتية مي الصباغ وزميلها المصور الصحفي أحمد مصطفى أثناء تصويرهما تقريرًا عن تاريخ الترام بالإسكندرية. حُرر ضدهما محضرًا حمل رقم 5768 جنح العطارين، وتم إحالتهما للنيابة العامة، التي وجهت لهما اتهامات بحيازة وسائل تصوير ونشر أخبار كاذبة بهدف زعزعة الاستقرار وتكدير السلم والأمن العام، وأمرت النيابة بحبسهما. ثم أفرج عنهما لاحقًا. وتأتي هذه الحالات بالترامن مع فترة الانتخابات الرئاسية، كما أشار التقرير في قسمه الأول.

حالات الانتهاكات ضد حرية الصحافة والإعلام وفقًا لتصنيف جهة المعتدي

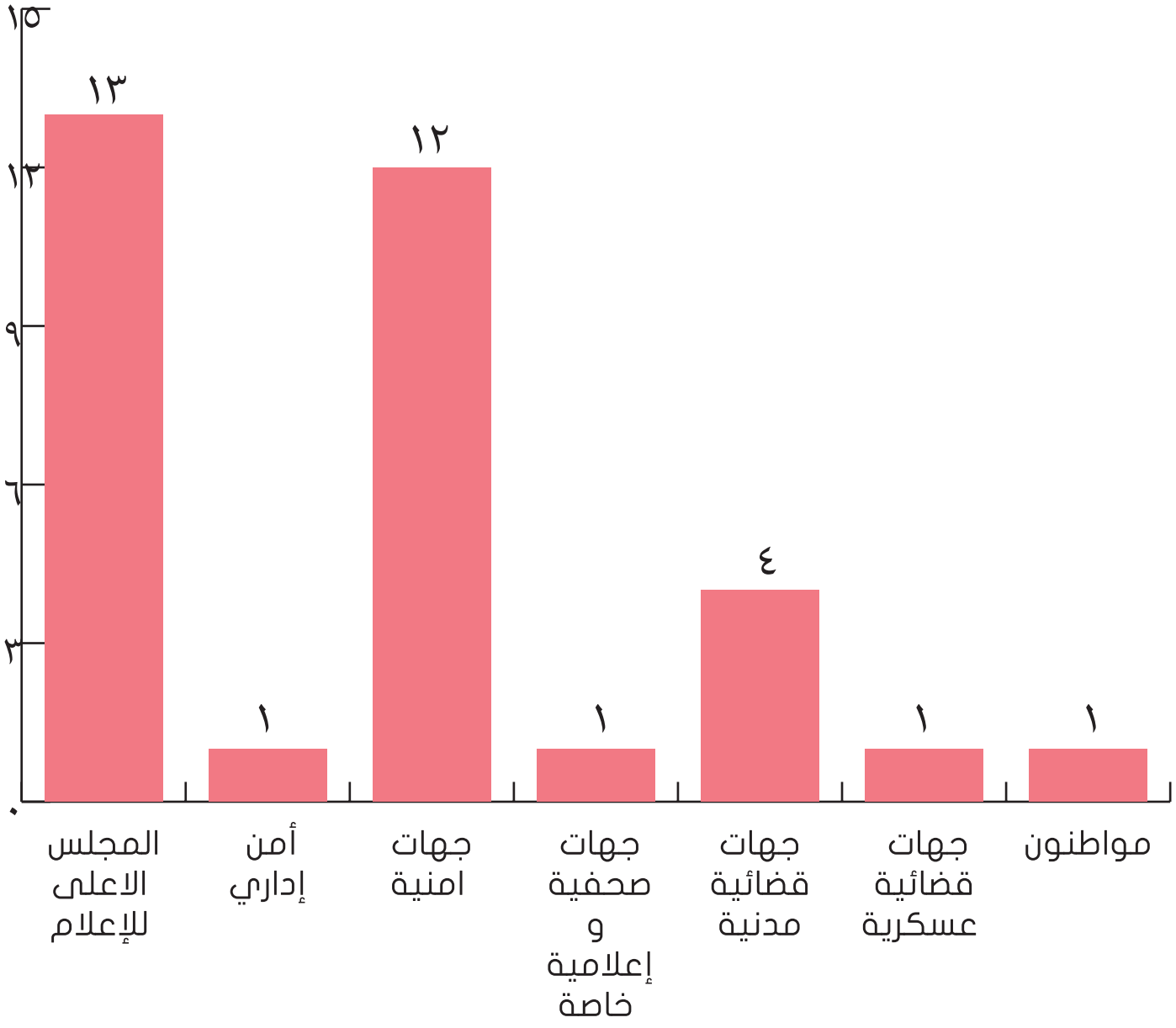

حالات الانتهاكات ضد حرية الصحافة والإعلام وفقًا للانتهاك

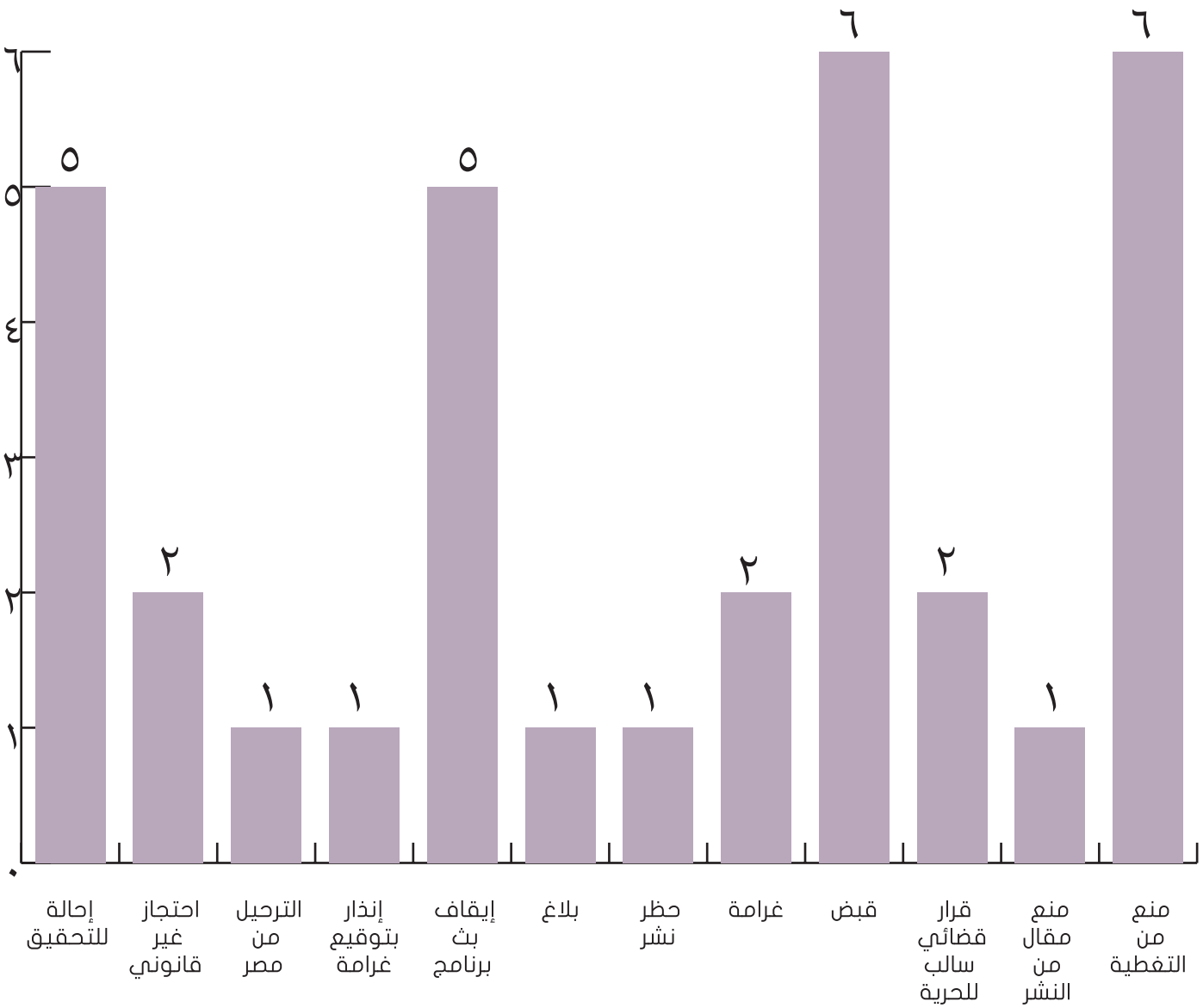

حالات الانتهاكات ضد الصحافة والإعلام وفقًا للنطاق الزمني

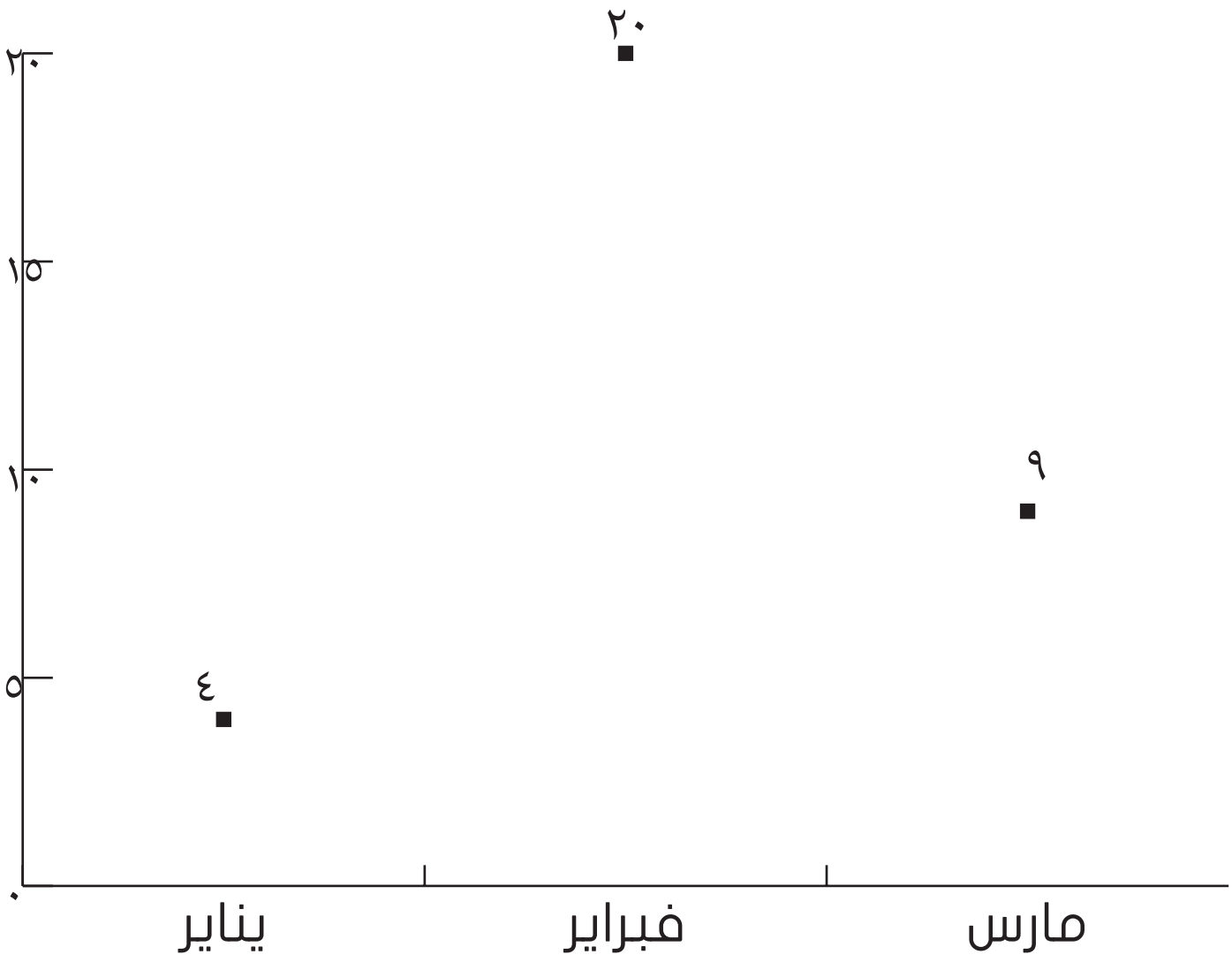

حالات الانتهاكات ضد الصحافة والإعلام وفقًا للمحافظة

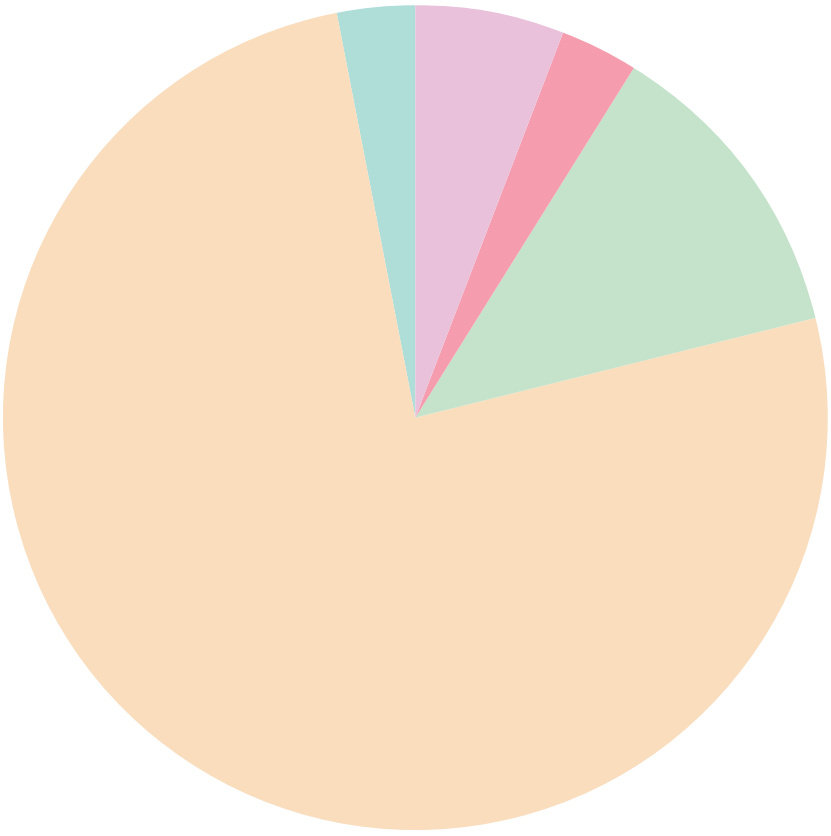

قنا	١
القاهرة	٢٥
الجيزة	٤
البحر الأحمر	١
الإسكندرية	٢

حالات الانتهاكات ضد حرية الصحافة والإعلام وفقًا للأفراد والكيانات

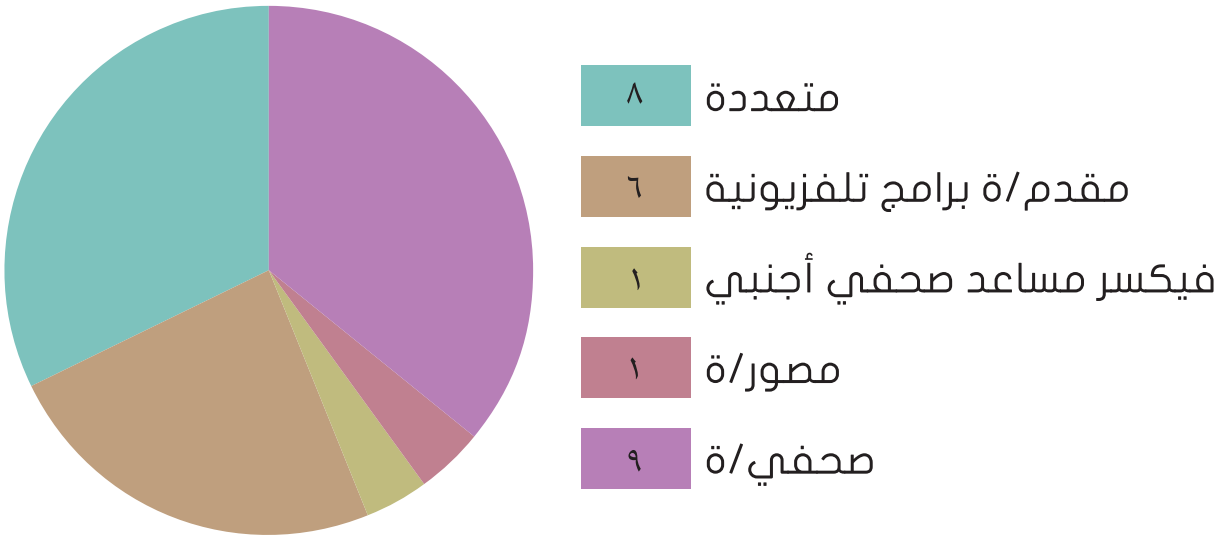

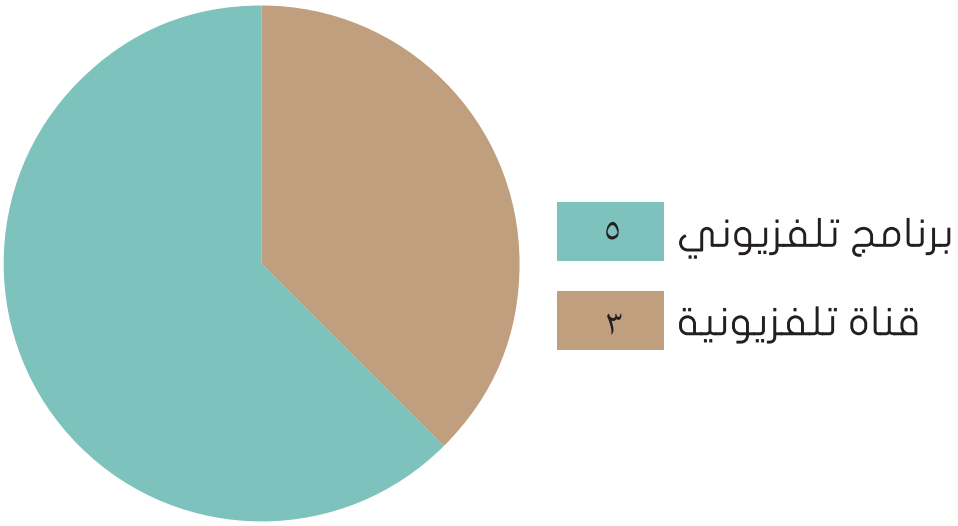

- الحقوق الرقمية:

استمرت السلطات المصرية في التوسع في ممارسة الرقابة على الإنترنت، خلال الربع الأول من العام 2018، حيث حجبت 35 موقعا، منهم موقع صحيفة الأخبار اللبنانية وموقع الخليج الجديد الإخباري، واللذين ارتبطا توقيت حجبهما مع نشرهما أخبار عن إقالة مدير المخابرات العامة، وذلك قبل أن يتم تأكيد هذا الخبر من خلال الصحف المصرية بشكل مقتضب للغاية.

أما التطور الأبرز على مستوى الرقابة على الإنترنت، فكان حجب موقع خدمة صفحات الهواتف المحمولة المُسّرعة (AMP)، وهي خدمة طورتها جوجل مع شركاء عديدون ، و تُركّز هذه الخدمة على تحسين أداء صفحات الوب على الهواتف المحمولة؛ لتوفير تجربة ملائمة لمستخدمي الهواتف الذكية، حيث يوفّر المشروع أداة مفتوحة المصدر تُمكن الناشرين على الانترنت من زيادة سرعة تحميل وتصفح مواقعهم من خلال الهواتف الذكية، وعرضا بصريا للصفحات ملائم لأحجام شاشات الهواتف المحمولة والحواسيب اللوحية المختلفة. عدد من المواقع المصرية إستخدم خدمة AMP كآلية لتجاوز الحجب، حيث تم الاعتماد على الروابط المُنتجة من AMP ونشرها على الشبكات الاجتماعية لتصل إلى الجمهور دون أن يكون لديه خبرة تقنية تُمكّنه من تجاوز الحجب.، و بعد انتشار استخدام (AMP) من قبل بعض المواقع المحجوبة في مصر ومنها موقع "مدى"، لجأت الحكومة المصرية إلى حجب الخدمة في 3 فبراير 2018، وهو ما أثر على مستخدمي الهواتف الذكية القادمين من محرك بحث جوجل لأي موقع يستخدم AMP ، حيث أصبح المستخدمون غير قادرين للوصول لهذه المواقع بما في ذلك المواقع التي لم تقم الحكومة المصرية بحجبها، وعلى ذلك، فقد أعلنت جوجل إيقاف الخدمة في مصر.

تصنيف المواقع المحجوبة

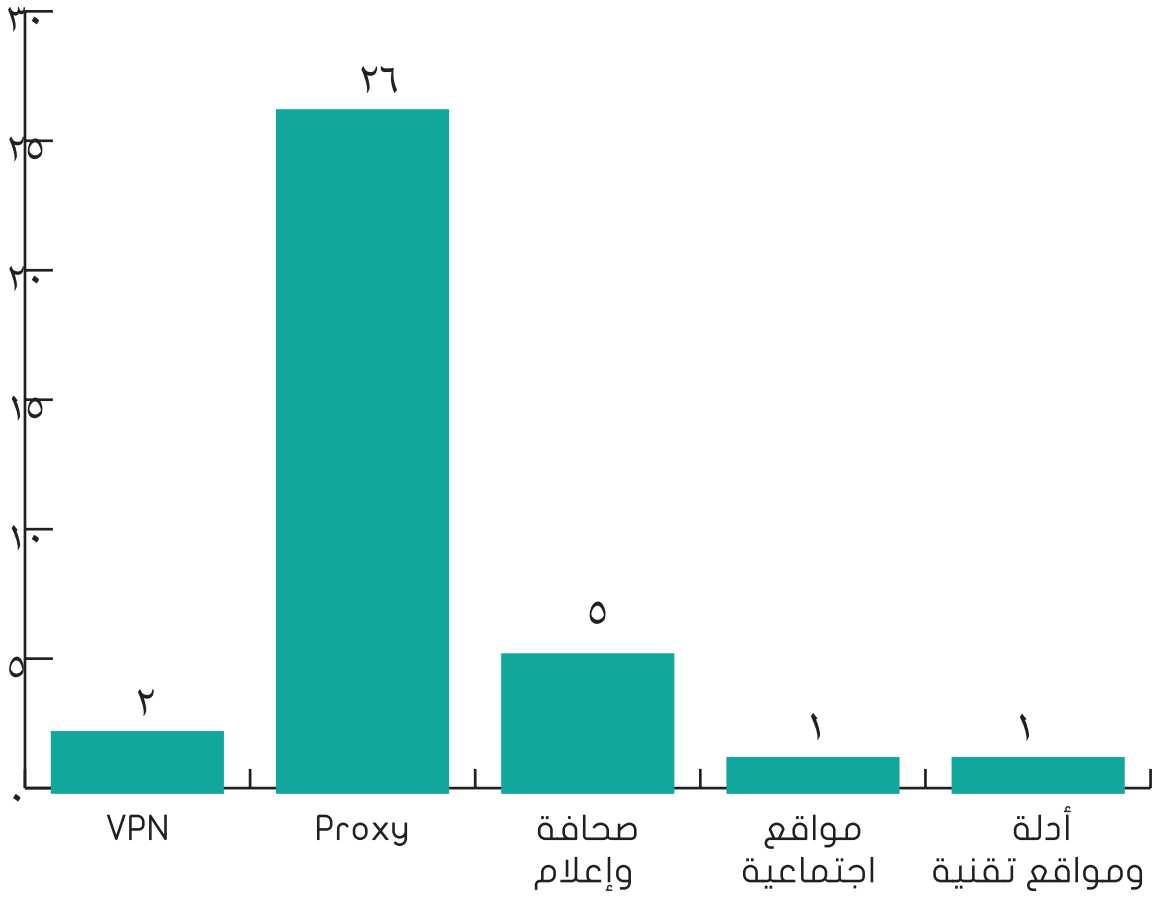

- حرية الإبداع:

وفيما يتعلق بانتهاكات حرية الإبداع والتي وصل عددها إلى 19 انتهاكا خلال الربع الأول من العام 2018، وشهدت تطور خطير بإحالة 6 فنانين إلى القضاء العسكري، على خلفية عرض مسرحي، وجهت له انتقادات من قبل صحفيين وإعلاميين مؤيدين للرئيس السيسي، وعقب على ذلك الرئيس في أحد خطاباته، معتبرا أن إهانة الجيش والشرطة خيانة للوطن. ويبدو أن السلطة الحالية في إطار سعيها لتقييد حرية التعبير خلال فترة الانتخابات الرئاسية، اعتبرت أن الأعمال الفنية يمكن أن تشكل تهديدا سياسيا لها، كما الحال مع الصحفيين الذين تم القبض عليهم.

الانتهاكات ضد حرية الإبداع وفقًا لتصنيف محل الانتهاك

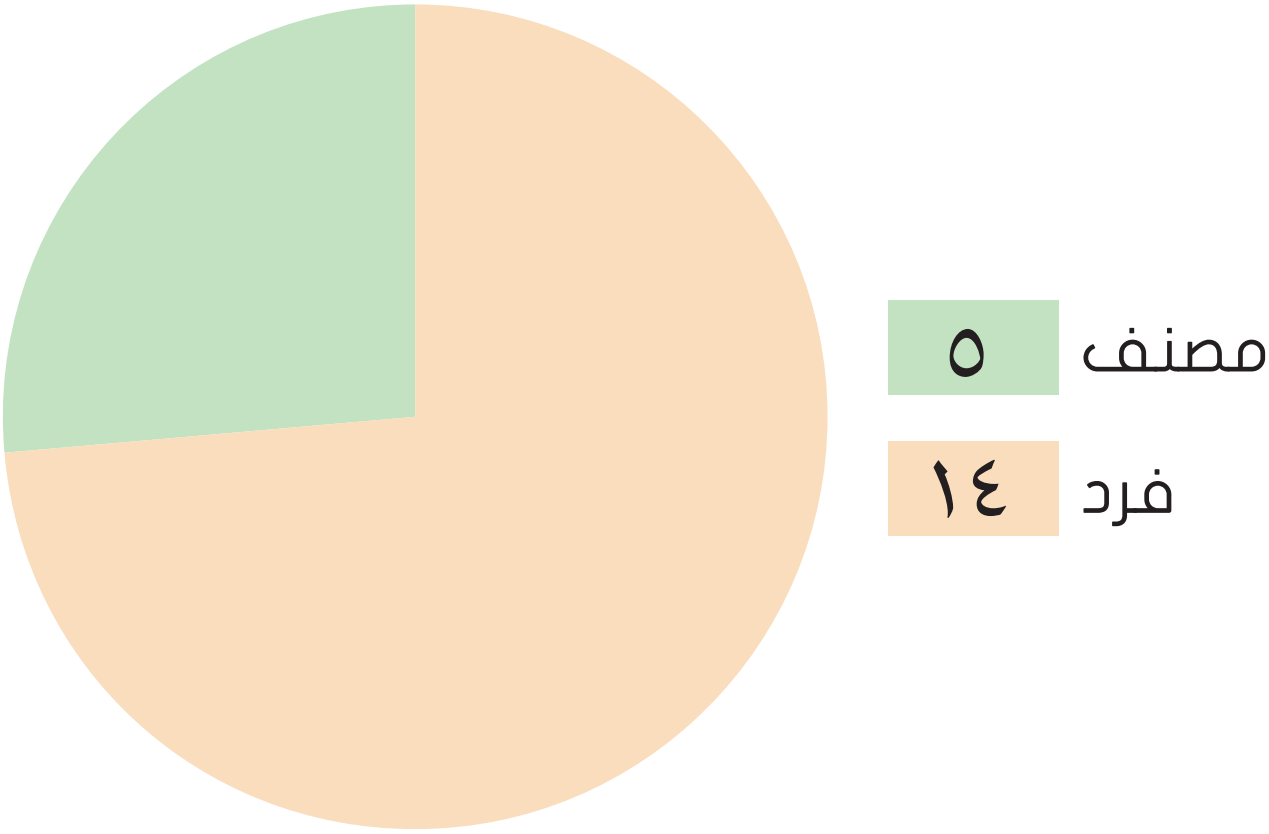

الانتهاكات ضد حرية الإبداع وفقًا لنوع العمل

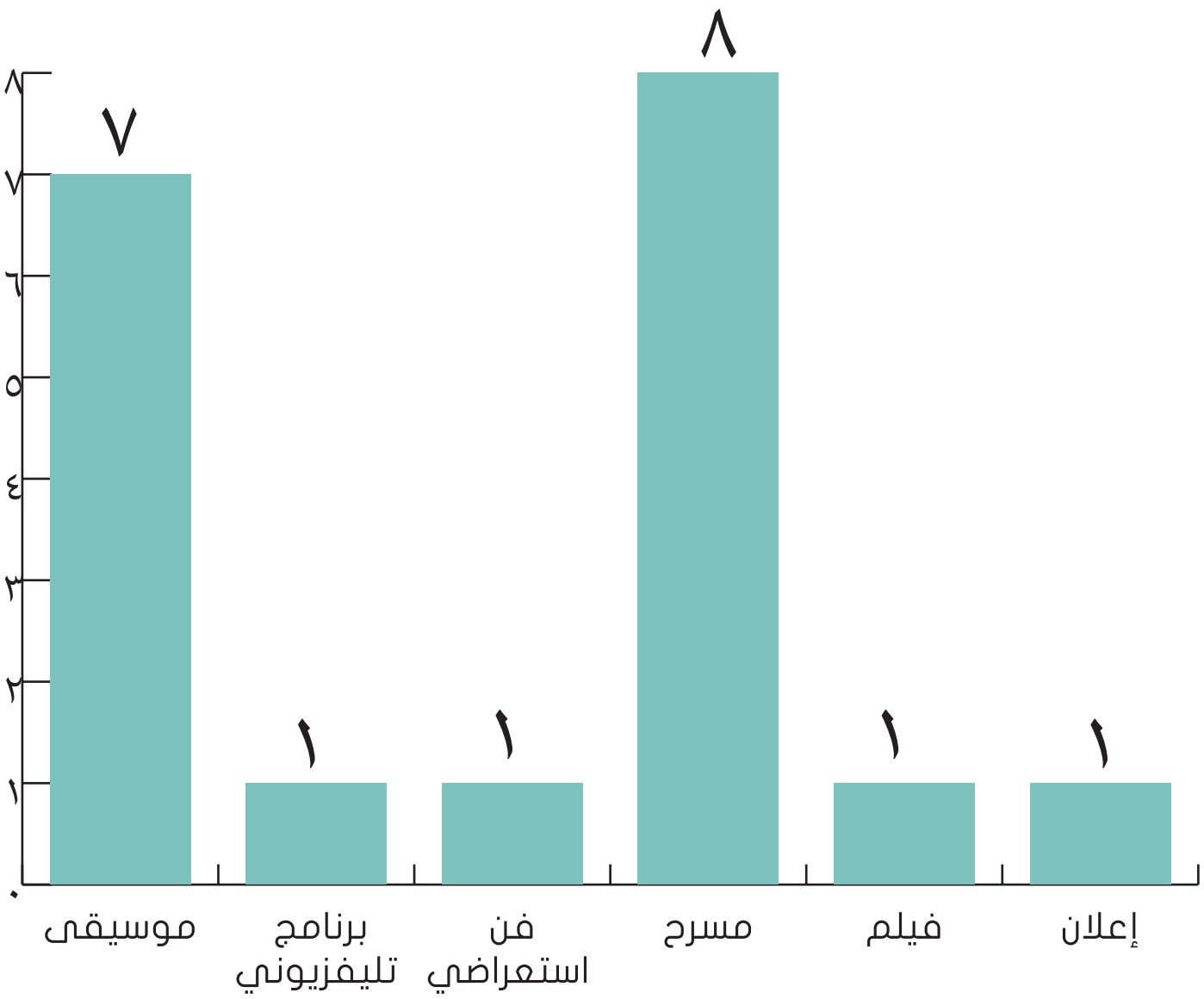

الانتهاكات ضد حرية الإبداع وفقًا للانتهاك

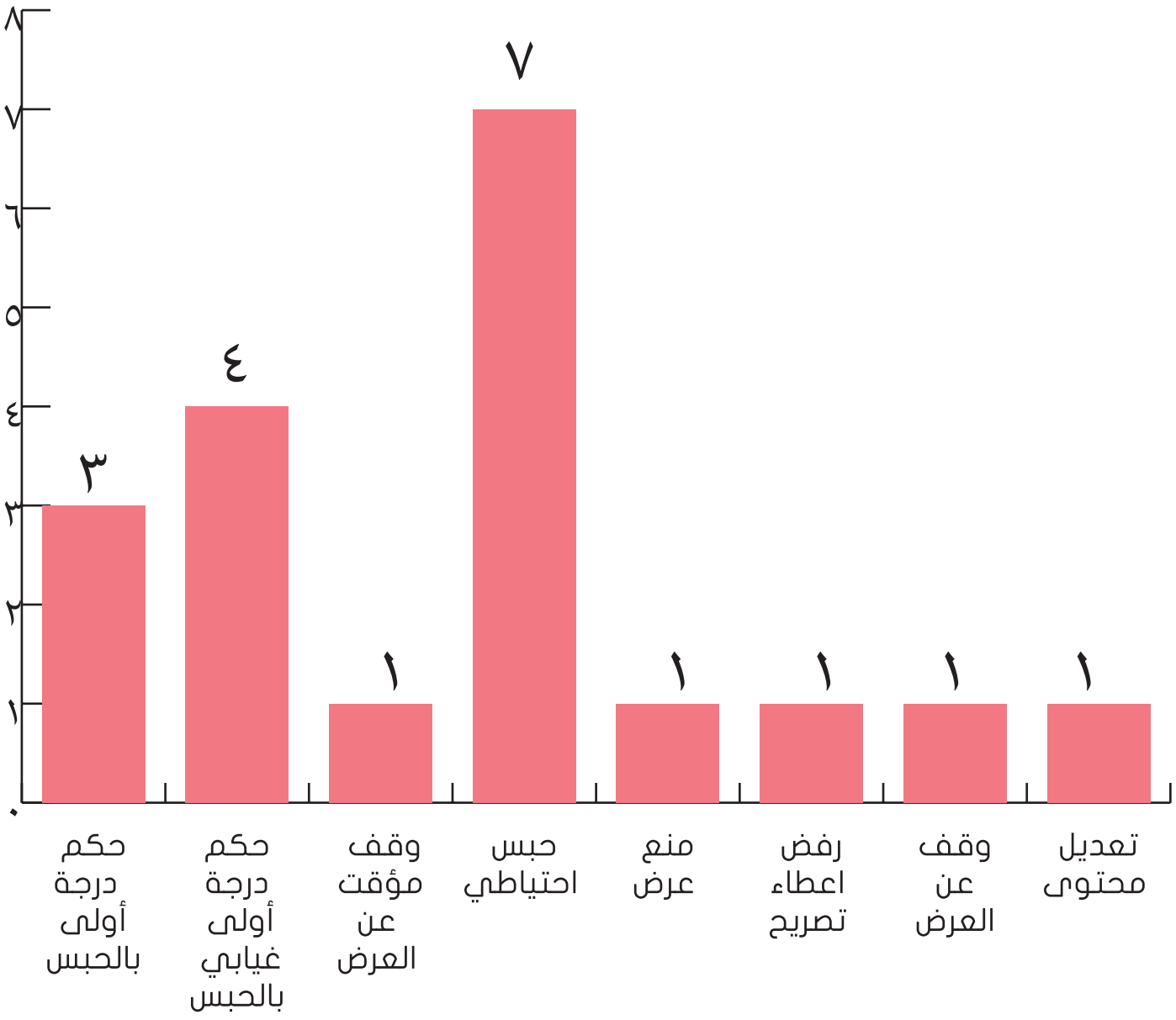

الانتهاكات ضد حرية الإبداع وفقا لجهة المعتدي

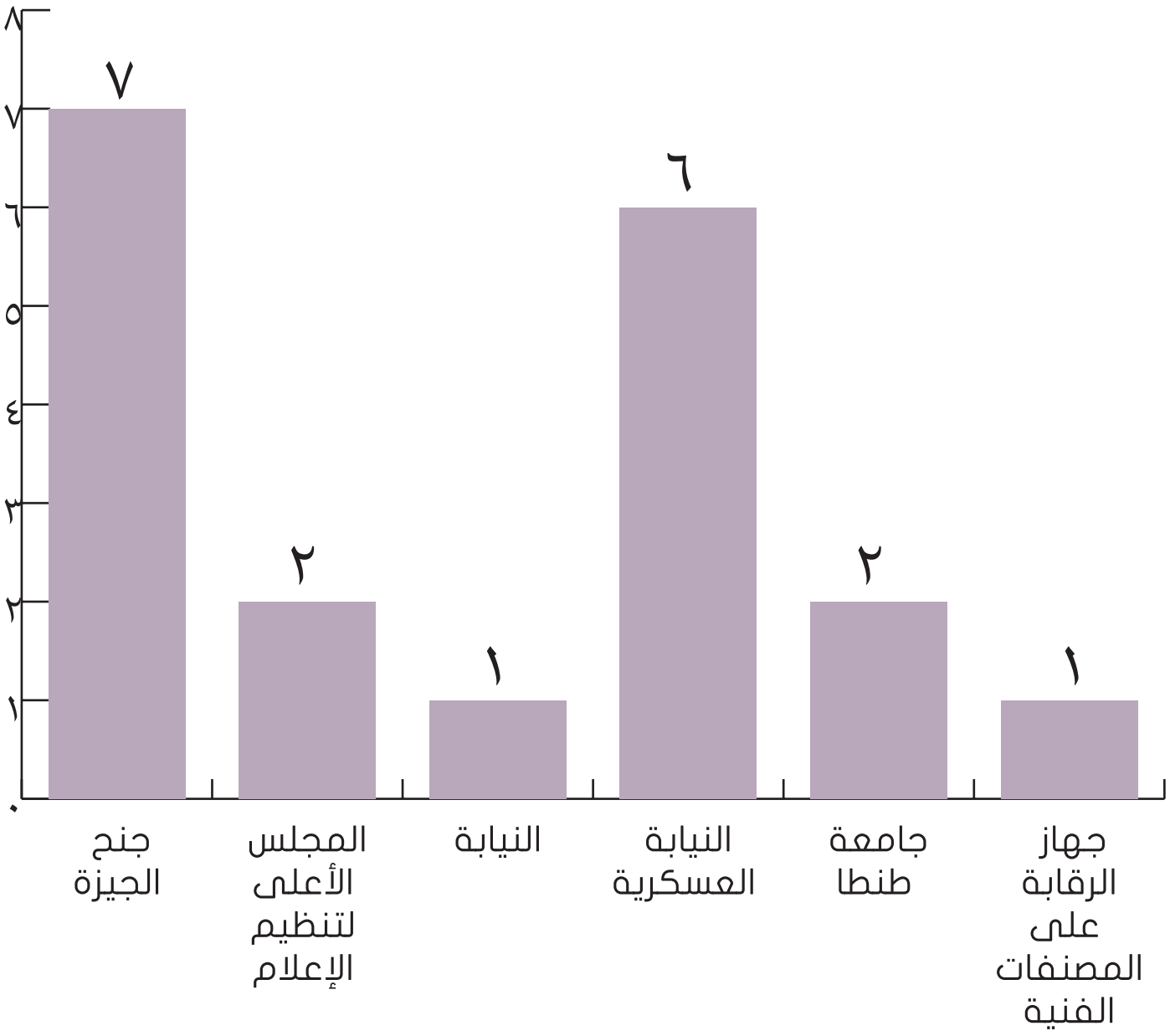

- **الحقوق والحريات الطلابية:**

وهذه الممارسات التي شهدها الربع الأول من العام 2018، طالت كذلك أربعة من النشطاء الطلابيين، تم وضعهم على قوائم الإرهاب، بشكل مفاجئ، وكان اللافت أن قرار الإدراج عرف الطلاب وفق مناصبهم في الاتحادات الطلابية، وجاء ذلك بالتزامن مع استهداف قيادات وأعضاء من حزب مصر القوية، بعد الانتقادات اللاذعة، التي وجهها رئيس الحزب عبد المنعم أبو الفتوح للرئيس السيسي، واتهمه بالرغبة في حكم البلاد من خلال القمع.

انتهاكات الحقوق الطلابية وفقًا لنوع الانتهاك

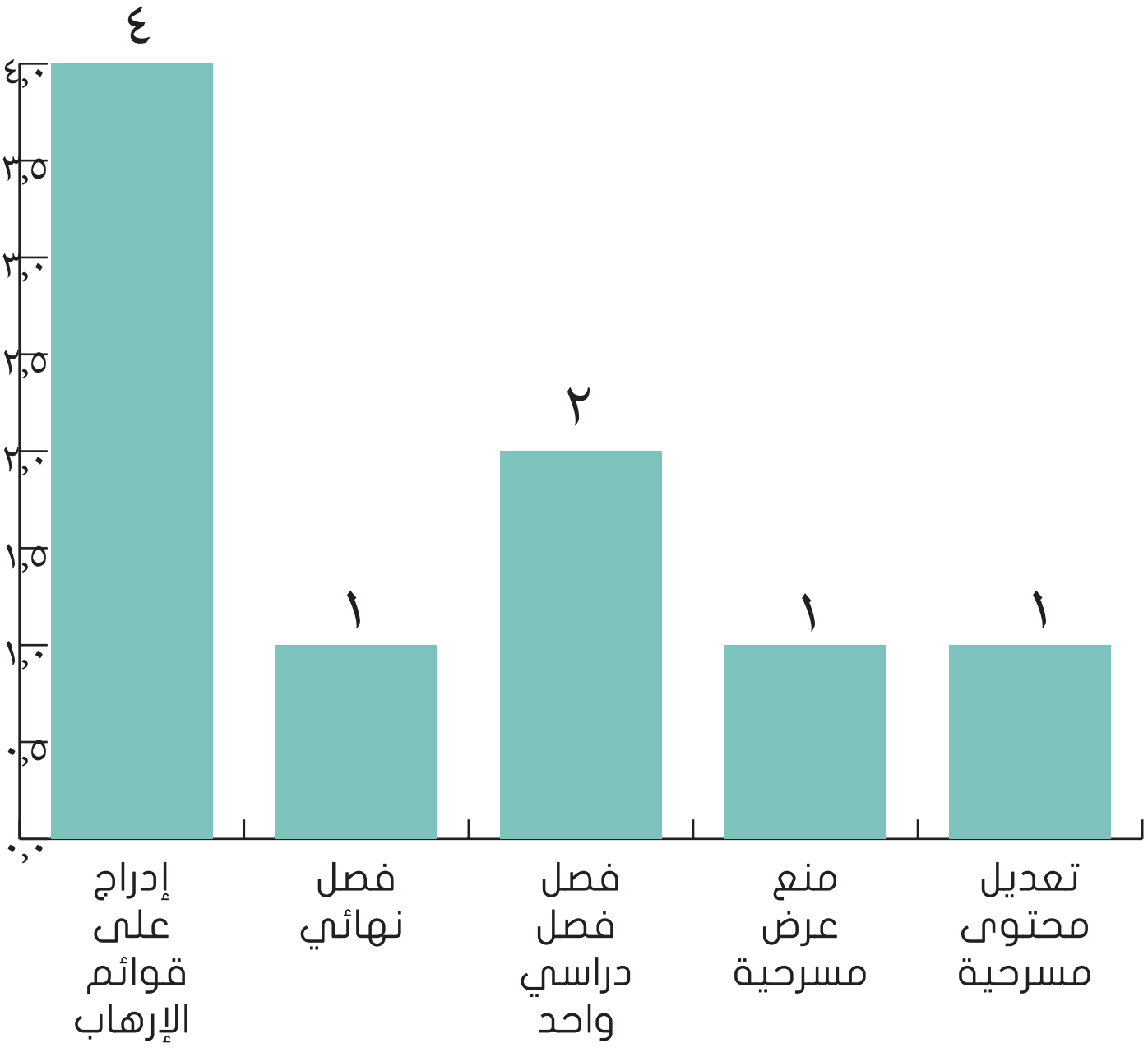

ثالثا : توصيات بشأن حماية حرية التعبير:

1) على الهيئة العامة للاستعلامات وقف تدخلاتها في عمل الصحفيين الأجانب، والالتزام بدورها المحدد قانونا في إصدار تصاريح العمل، وإتاحة البيانات الرسمية، التي تساعد الصحفيين الأجانب في عملهم.

2) على النيابة العامة أن توقف العمل بقرار تتبع مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، والالتزام بدورها كجهة تحقيق.

3) يجب أن تلتزم السلطات المصرية بإتاحة المعلومات عن طبيعة دورها في حجب المواقع والأسانيد القانونية لقيامها بهذه الممارسة، كما على السلطات المصرية أن تلتزم بالمعايير الدولية ذات الصلة وترفع الحجب عن المواقع المحجوبة.

4) على السلطات المصرية أن تطلق سراح الصحفيين والمبدعين الذين تم حبسهم بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، وتوقف قرار إدراج نشطاء طلابيين على قوائم الإرهاب.

5) على البرلمان المصري أن يجمد مشروع قانون الجريمة الإلكترونية لما يشكله من تهديد للحقوق الرقمية وخرق لالتزامات مصر الدولية، وخاصة في ظل وجود عقوبات للجرائم من خلال عدة قوانين أخرى.

خاتمة

عرض التقرير لأنماط الانتهاكات خلال الربع الأول من العام 2018، وكذلك السياق الذي وقعت فيه هذه الانتهاكات، بهدف تحليل توجهات وسياسات السلطات المصرية تجاه الحق في حرية التعبير وتداول المعلومات. تسعى مؤسسة حرية الفكر والتعبير من خلال هذه التقارير الدورية إلى تحفيز وتشجيع الجهود المتنوعة، لكي نوفر الضمانات اللازمة للمواطنين المصريين للتعبير الحر عن الرأي. وتدعو المؤسسة كافة المهتمين إلى مواصلة العمل على التزام السلطات المصرية بالمعايير الدولية والمكفولة دستوريا لحماية وتعزيز حرية التعبير.